

تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجموعية في الجزائر

د. صالح زياتي

قسم العلوم السياسية

جامعة باتنة

ملخص:

ي طرح هذا البحث موضوعا لم يتم تحليله بعمق ضمن الأعمال الأكاديمية في الجزائر. إن اعتماد مفهوم المجتمع المدني كمدخل لتحليل التغيرات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال يمثل مبادرة علمية تساعد في فهم تلك التغيرات من زاوية تحليلية جديدة. يركز هذا البحث على عدة نقاط منها تحديد ملامح مختلف مراحل تشكل المجتمع المدني في الجزائر وإبراز ثنائية هذا المجتمع من خلال عدة جوانب سواء كانت هيكليّة أو تمثيلية أو وظيفية، مع التعرض لعينات من أهمها الحركة الجموعية. لقد اتضح من الدراسة أن دور كل من النخبة الحاكمة والثقافة السياسية السائدة والاختيارات السياسية والمنظومة القانونية مثلت عوائق مؤثرة في عملية تشكل مجتمع مدني وحركة جموعية ذات فعالية وتأثير ضمن الحالة الجزائرية.

Abstract

This paper tries to deal with a specific subject that has not attracted enough attention within the academic research in Algeria. The introduction of the concept of civil society to analyze the social and political changes since independence can be regarded as an endeavour that would lead to a better understanding of those changes from different perspectives.

The focus will be put on the following points; description of the main characteristics of the different eras of Algeria civil society formation, and analyze the duality of this society (formal and informal) regarding its structural, representative and functional sides.

Among the main findings of the study: the failure of the ruling elite, the official political culture, the ideological choices and both the administrative as well as the legal system to produce an efficient and effective civil society in Algeria.

المقدمة:

يعد التعرض لفحص وتحليل واقع وآفاق المجتمع المدني ذا قيمة في الوقت الحاضر. فمؤسسات المجتمع المدني تتمتع بأهمية لا يستهان بها في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر على مستويات عديدة خلال العشرية الأخيرة. تشير العديد من الشواهد الإمبريقية المستقاة من تجارب عدة دول تحولت من كونها دولا شمولية وتسلطية إلى دول تفر بالتعددية لعب فيها المجتمع المدني دورا بارزا في عملية التحول هذه. إن هذه الأهمية لا تنحصر فقط في عملية التحول الديمقراطي فحسب بل تكمن كذلك في توطيد الممارسة الديمقراطية خلال المراحل اللاحقة لعملية التحول الديمقراطي.

يثير هذا البحث إشكالية معينة مفادها: على الرغم من وجود إجماع حول أهمية وضرورة المجتمع المدني كآلية ضرورية لعملية الانتقال والترسيخ الديمقراطي في الجزائر، وكذلك توفير العديد من الأطر القانونية المنظمة له، فإنه عندما يتعلق الأمر بممارسة مؤسسات المجتمع المدني لمهامها وأدوارها تصبح ناقصة بل ومنعدمة الفعالية أحيانا. ويدفعنا طرح الإشكالية السابقة لصياغة بعض الأسئلة الفرعية ومنها:

- كيف تشكلت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.
- ما هي أهم الوظائف التي اضطلعت بها هذه المؤسسات.
- ما هي أهم المشكلات التي واجهتها؟
- ما هي آفاق مؤسسات المجتمع المدني لاسيما الحركة الجموعية منها في ظل الظروف الحالية المأزومة التي تمر بها الجزائر.

نشأة المجتمع المدني

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المتداول في عصرنا الحاضر بنشأة الدولة القومية في الغرب، وبالتطور الهام الذي عرفه الفكر السياسي الغربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي. وبرز هذا المفهوم ليعبر عن الرغبة الملحة التي أبداهها هذا الفكر للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى، وهي العصور التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة،¹ والتخلي عن ما أُصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية "بالنظام القديم" والدعوة إلى نظام جديد، يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماما.

وأخذ هذا المفهوم مضامين مختلفة ابتداء من فلسفة التنوير في أوروبا وعكس كل مضمون صيرورة اجتماعية وسياسية معينة من تطور المجتمعات الغربية بصفة خاصة، كون هذا المصطلح جاء كأحد إفرازات تطور هذه المجتمعات. لقد عكست هذه المضامين أيضا تطور المعرفة الإنسانية، والمقصود بذلك التطور التاريخي للنظرية الاجتماعية والسياسية. بحكم ظهوره في إطار التجربة والفلسفة الليبرالية عرف هذا المفهوم إضافات وتعديلات عديدة. لقد تبلور هذا المفهوم عبر عدة مراحل وفي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر من جديد بمعاني جديدة، أي كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة. في البداية أعتبر المجتمع المدني كتصور لمجتمع خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق، بحيث لم يترك الفكر الليبرالي الكلاسيكي هامشا لحيز عام خارج المقابلة بين المواطن والدولة والسوق، فكل ما هو حيز عام وليس دولة فهو سوق، وكل ما هو ليس حيزا عاما فهو حيزا خاصا. وفي مراحل لاحقة، ارتبط هذا المفهوم بتوسيع حقوق المواطنة مقابل الدولة. كما ارتبط أيضا في مرحلة بمضامين عديدة كالسوق والمواطنة والديمقراطية التمثيلية. أخيرا وضمن التحولات

التي يعرفها الغرب نفسه، وهي التحولات التي تمس الوحدة الاجتماعية والسياسية ومنها الثورة الثقافية، أو ما يعرف بعصر المابعديات،² وبروز العديد من التنظيمات الطوعية (حركات نسوية، بيئية وسلمية) تم إضافة معاني جديدة لمضمون المجتمع المدني ليكون قاطرة لقيادة ما يعرف في فلسفة التيارات المابعدية بالديمقراطية المباشرة. على مستوى الصناعة الأكاديمية الغربية، يتم التمييز حالياً بين صنفين للمجتمع المدني، "المجتمع المدني الأول" و"المجتمع المدني الثاني". فالأول يتجلى بصورة واضحة لدى ألكسيس دي توكفيل (Alexis De Tocqueville) ضمن مؤلفه الدائع الصيت "الديمقراطية في أمريكا"، وقد أشار إلى هذا النمط من المجتمع المدني عدة مفكرين مثل آدم سميث وآدم فرجسون. وضمن النمط الأول للمجتمع المدني يتعود الناس على الانخراط في جمعيات خاصة، ويتم تشجيع أنماط التمدن في تصرفات وسلوكيات الأفراد في كيان سياسي ديمقراطي. أما "المجتمع المدني الثاني" فيعمل في مجال مستقل عن الدولة ويعد وسيلة هامة لدعم الديمقراطية المباشرة كما تراها الفلسفة المابعدية. هذا بالإضافة إلى كونه يعمل على مقاومة الأنظمة الاستبدادية (أوروبا الشرقية سابقاً، والعديد من الأنظمة التسلطية في المجتمعات المتخلفة). ونشير هنا إلى أن المنظرين لما يسمى بالمجتمع المدني الثاني كثيراً ما يسقطون الأحزاب السياسية كتنظيمات للمجتمع المدني ويعتقدون أنها أقرب إلى المجتمع السياسي منها إلى المجتمع المدني.³ وعموماً فإن الفكر الليبرالي يربط بين المجتمع المدني والعملية الديمقراطية، فالتحول الديمقراطي في الغرب حسب الطرح الليبرالي تم بموجب وجود هذا المجتمع المدني.⁴

إن الأهمية التي يحظى بها مفهوم المجتمع المدني اليوم دفعت العديد من الباحثين لاسيما في مجالي السوسيولوجيا التاريخية والسياسية وكذلك العلوم السياسية لوضع وصياغة تعاريف معينة لهذا المفهوم. ويعرفه "لاري دياموند" (Larry Diamond) على أنه:

"حيز حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة".⁵ يختلف المجتمع المدني عن المجتمع العام حسب "لاري دياموند" في كونه يمثل مواطنين يعملون معا في إطار حيز عام للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، كما يتبادلون المعلومات ويهدفون إلى تحقيق غايات مشتركة بتقديم مطالب إلى جهاز الدولة، والحرص على محاسبة موظفي هذا الجهاز. فالمجتمع المدني عبارة عن كيان وسيط، يقف بين الحيز الخاص للفرد والدولة، وهو بذلك يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد.⁶

إرهاصات تشكل المجتمع المدني في الجزائر (مرحلة الاحتلال)

إن الفحص المتأنى لمختلف التطورات التي عرفتھا العلاقة بين المجتمع الجزائري ودولته خلال فترة الاستقلال يفيد بوجود العديد من تشكيلات المجتمع المدني سواء كانت تشكيلات رسمية، أي معترف بها من قبل الدولة وتتمتع بوضع قانوني واضح، وتشكيلات غير رسمية، أي غير معترف بها من قبل الدولة إلا أنها ظلت تؤدي أدوارا لا يستهان بها ضمن النسيج الاجتماعي في الجزائر. وقد أدى المجتمع المدني غير الرسمي دورا حاسما في تصحيح توجهات السلطة الحاكمة ذات الصبغة التسلطية، وذلك بعدما دفعها هذا المجتمع غير الرسمي لتبني إصلاحات دستورية هامة مع بداية سنة 1989. إن فهم كيفية تشكل العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الاستقلال لا يتم بشكل أعمق إلا إذا تعرضنا للملابسات التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تحديد المعالم الأساسية لهذه التكوينات. تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن المؤسسات الأهلية (مؤسسات المجتمع المدني) كان لها فضلا كبيرا في مقاومة المحتل الفرنسي. بالرجوع مثلا لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر يمكن تحديد العديد من المؤسسات

الأهلية ضمن نسيج المجتمع الجزائري، والتي ساهمت في مقاومة المستعمر. فإلى غاية بداية القرن العشرين ساهمت بعض الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسة الأوقاف دورا لا يستهان به في هذا الشأن. فعلى الرغم من الصفات السيئة التي علفت بالزوايا كنعيتها على أنها مصدرا للخرافة والتجهيل والظلامية والإستغلال، وذلك نتيجة للانحراف الذي مس أهدافها الحقيقية، إلا أنها لعبت دورا هاما في المحافظة على العديد من مقومات الشخصية الجزائرية. فالمدلول الحقيقي للزاوية هو أنها رباطا للجهاد ومركزا للتعليم والعبادة، لكن وبحكم محاربتها وتشويهها من قبل المستعمر أصبحت الزاوية عبارة عن مقام أو ضريح أو مزارا لأحد المرابطين (أي المرابط للجهاد أو العلم والعبادة)، لتتحول شيئا فشيئا لتكون مقرا لشيخ حامل للبركة وللمتصوف الذي ليس له علاقة بالجهاد ولا التعليم ولا العبادة.⁷ لم تمنع الوضعية السيئة التي آلت إليها الزوايا خلال فترة الإحتلال لتكون بمثابة المؤسسة الشاملة، فهي مسجد للعبادة ومدرسة للتعليم وملجأ للهاربين ومأوى للغرباء، ومركزا للفقراء.⁸ لقد ساهمت هذه الزوايا في تجنيد المجاهدين لمحاربة المستعمر الفرنسي لاسيما خلال العقود الأولى التي تلت الإحتلال،⁹ كما قامت زوايا أخرى بمواصلة رسالة التعليم وذلك بالرغم من تأميم المستعمر الفرنسي للمصادر التي تقوم بتمويلها مثل الأوقاف.¹⁰

مرحلة الاستقلال

أ/ فترة الأحادية: تميزت الفترة الأولى من المرحلة الثانية في عملية تشكل المجتمع المدني في الجزائر، وهي فترة الأحادية الحزبية (1962-1989) بانتكاسة واضحة. ومع أن فترة الإحتلال الأجنبي شهدت تبلور حركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي حركة عكست التوجهات الفكرية والإيديولوجية المختلفة للمجتمع الجزائري، وهو الوضع الذي كان يبشر بحركية هائلة ومتميزة لمؤسسات المجتمع المدني لفترة ما بعد الإحتلال،

إلا أن ذلك لم يتحقق. إن فكرة توحيد الدولة الجزائرية، كفكرة شعبية، جعلت النظام القائم يرفض الاعتراف وحتى الوعي بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية، وبالتالي إعطائها ترجمة سياسية مؤسسية. وعلى العكس من ذلك، عمل على مقاومة ونعت كل من حاول أن ينقد أو يعارض من منطلقات مختلفة لتوجهات النظام، بأنه عدو للأمة والدولة الجزائرية. لقد اتجه النظام القائم لمنع أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق من مجال سلطته، وذلك بوضع حواجز أمام الحركات التي تهدف إلى تحريك المجتمع. وبعبارة أخرى تهميش القوى الاجتماعية والثقافية، خاصة ذات التوجهات السياسية والعقائدية التي لا تتفق وفلسفة النظام القائم.

لقد ساهمت السياسة الشعبية دورا لا يستهان به في تضيق الخناق على العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وتعرضت هذه المؤسسات أما للحظر التام، أو ضمها كلية تحت مظلة الحزب الواحد، وبالتالي غلق العديد من قنوات التعبير المنظم والحر بهدف الدفاع عن المصالح المختلفة للمجتمع الجزائري. لقد دفع هذا الوضع إلى بروز مفارقة واضحة بين النصوص التي أكدت على التعددية الاجتماعية للشعب الجزائري، وبين واقع الفعل، أين لم يتم ترجمة تلك النصوص إلى تعددية سياسية واجتماعية فعلية عن طريق جمعيات مستقلة سياسية واجتماعية وثقافية. لمنع بروز مجتمع مدني مستقل، لعبت النخبة الحاكمة دورا هاما في جعل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد في الدولة، بمثابة الوعاء الذي تصب فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية بهدف الدفاع عن سياسة الدولة، وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة. وبحكم هذه المهمة التي تم إسنادها لحزب جبهة التحرير الوطني، ظل هذا الأخير في معظم المعارك الحاسمة التي عرفتھا الجزائر رديفا تاما ومكملا للنخبة الحاكمة ذات الجذور العسكرية والبيروقراطية. لقد عجز هذا الحزب أن يبلور مشروع مجتمعي حديث لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على فصل

السلطات، وإرساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوز انقسامات المجتمع التقليدي الفئوية منها والجهوية. وأدى العجز البنيوي الذي لازم حزب جبهة التحرير الوطني إلى إغتراب حتى تلك الفئات التي كان يمثلها وأهمها العمال والفلاحين.

يلاحظ وجود ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسسات المجتمع المدني خلال فترة الأحادية (1962-1989). فإلى جانب تشكل مؤسسات المجتمع المدني الرسمي، أي المؤسسات التي حظيت باعتراف ودعم من قبل النخبة الحاكمة، تشكلت، وفي مقابل ذلك، مؤسسات أخرى غير رسمية لجأت إلى التعبير عن نفسها خارج النسق السياسي القائم. إن هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني، أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تتحكم فيه الدولة. من الأمثلة التي يمكن لإستعانة بها لتأكيد صحة هذه الطرح العودة لفحص أداء ونفوذ بعض مؤسسات المجتمع المدني التي لم تخط باعتراف من قبل النظام الحاكم ومنها الحركة الإسلامية، والحركة البربرية، وبعض فلول الحركة اليسارية.

أكد ظهور مؤسسات المجتمع المدني غير الرسمي عدم صحة الطرح الذي مفاده أن التسلط الصارم والرقابة الشديدة للدولة يحول دون قيام أجهزة تمثيلية قوية ومستقلة عن أجهزة الدولة خلال مرحلة الأحادية. إذ يلاحظ أن تشكيلات غير رسمية تمتعت بقوة واستقلال واضحين عن جهاز الدولة، تشكيلات استطاعت في لحظة متقدمة من ترحل النظام السياسي القائم أن تتنازع هذا النظام في شرعيته، على حد تعبير الباحث جول ميغdal Joel Migdal¹¹ ومثال الحركة الإسلامية خلال سنوات الثمانينيات جدير بالذكر.

من المفارقات الهامة التي يمكن تثبيتها من خلال التعرض للعلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الأحادية هي أن مرحلة ما بعد

الاستعمار الفرنسي أعادت إنتاج نفس الوضع الذي ميّز نشاط مؤسسات المجتمع المدني الجزائري خلال مرحلة الاحتلال، أي أن هذه المؤسسات لم تتوقف عن العمل لكنها عادت إلى العمل خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة، أي أنها عادت إلى وضع طبيعي مميزا لها خلال المرحلة الاستعمارية. وبناء على ما سبق فإن هذا الوضع يعكس حالة معينة يطلق عليها علماء السياسة حالة الدولة الضعيفة في مقابل مجتمع قوي.

لا يمكن فهم طبيعة ومشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر فهما دقيقا دون فهم طبيعة وكيفية بناء الدولة في الجزائر ما بعد الاستعمار. لقد كان لعملية وكيفية بناء الدولة في الجزائر منذ الاستقلال انعكاسات وتداعيات سلبية على بناء المجتمع المدني، إذ أفضت طريقة بناء الدولة على طمس المجتمع المدني أكثر مما عملت على تحريكه وتفعيله. ويمكن تأكيد صحة هذا الطرح بشكل يسير إذا ما تم فحص بعض الجوانب من هذه العملية، وأهمها شخصية السلطة، ونمط التنمية المتبع، وطبيعة وأهداف المنظومة التربوية. بالنسبة لشخصية السلطة، فإن أهم ما ميزها هو هيمنة العقل السياسي العسكري عليها، وصاحب هذه الهيمنة رغبة جامحة في السيطرة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وسحق جميع تكوينات المجتمع المدني الحديث من أحزاب سياسية، ونقابات، وصحافة حرة، لاسيما وأن الجسم المجتمعي ظل في نظر الفئة العسكرية البيروقراطية النافذة، في حالة عدم تشكل واضح، أي بمثابة كتلة صماء تخضع للتشكيل وإعادة التشكيل بالأوامر والقرارات والتشريعات التي تساهم هذه الفئة المسيطرة على جهاز الدولة في صياغتها. لقد ساهم السياسي العسكري وبطبيعته الأبوية في تشويه وتشويش عملية بناء الدولة وضد إرساء ما يعرف في الفكر الحقوقي بدولة القانون والحريات. أدت الاختيارات الاقتصادية بدورها إلى الاعتماد على فئة من التكنوقراطيين للإشراف على تطبيق المشروع التنموي الطموح الذي تبنته النخبة الحاكمة. إلا أن

المصالح النخبوية للفئات التكنوقراطية المتحالفة مع البيروقراطية أفضت إلى قلب موازين الاختيارات التنموية. فعوض أن يتم بناء دولة حديثة ومتقدمة تم تحقيق ما يسمى برأسمالية الدولة، وبالتالي إفراغ المشروع التنموي من محتواه الحقيقي الذي يخدم المجتمع ككل لصالح النخبة السياسية الحاكمة التي أصبحت تتحكم في.... البلاد. لقد برر هذا الوضع حرص هذه النخبة واستمرارها في استخدام وسائل القمع ضد أية حركة أو قوة اجتماعية معارضة من شأنها طرح مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قد ينافس ويهدد المصالح الاقتصادية لهذه النخبة.

لم تخط المنظومة التربوية كجزء محوري في المسألة الثقافية بمتابعة جدية من قبل النخبة الحاكمة. ففي الوقت الذي تولي فيه الأمم والدول الجادة والمدركة لمكانة هذا الجانب أهمية بالغة، أين تسعى إلى جعل المسألة الثقافية كأساس لوحدها، وكم انطلاق لتحررها وتجنب تحويلها إلى بؤرة توتر اجتماعي وتوظيف إيديولوجي وتكريس للتبعية والتخلف، فإنه وضمن الحالة الجزائرية يلاحظ غياب الإرادة السياسية، وغياب الاتفاق بين زمر النخبة الحاكمة حول مرجعية وفلسفة صارمة لبناء المنظومة التربوية، وهو ما انعكس سلبا على بناء هذه المنظومة. قد أدى هذا الإخفاق إلى بروز تناقضات ثقافية واجتماعية خطيرة، لعل أبرزها عدم الفصل بشكل نهائي في أهم أبجديات وأسس الهوية الوطنية مثل اللغة والثقافة بعد مرور نحو أربعة عقود من الاستقلال، وبالتالي عدم تحقيق الاندماج الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري. انعكس غياب هذا الاندماج بشكل سلبي وواضح في أداء وتوجهات العديد من تشكيلات المجتمع المدني لاسيما غير الرسمية منها، بحيث احتلت مسائل الهوية والثقافة لدى أغلبها مكانة مركزية، وهو ما دفعها لتعتمد أسلوب عمل يركز على فلسفة نفى الآخر. وتعد علاقة وموقف التنظيمات البربرية واللائكية والتنظيمات الإسلامية مع بعضها البعض مثالا جيدا على فلسفة النفى التي أشرت إليها.

إن التمعن بدقة في ظاهرة الإخفاق التي ميزت عملية بناء الدولة يفضي إلى تثبيت ملاحظة جوهرية، وهي أن عملية البناء هذه كان يتعين أن تمر عبر قناة معينة وهي قناة التعايش والتنافس السلمي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، بحكم الدور الحاسم الذي تضطلع به هذه المؤسسات من خلال ضغطها على النخب الحاكمة بممارسة الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية يحترم فيه مبدأ التداول على السلطة ودولة القانون وحقوق المواطن. إن الإخفاق الذي عرفته هذه القناة يعد عنصرا محوريا مسؤولا عن ترهل شرعية النظام الحاكم وإفلاسه، وهو الإفلاس الذي وصل مستوى خطيرا خلال النصف الثاني من الثمانينيات وأكدته إنتفاضة أكتوبر 1988 المأساوية.

إن إخفاق النخبة الحاكمة في مهمتها المتعلقة ببناء الدولة، وهو الإخفاق الذي تزامن مع فشل في بناء علاقة تكاملية تنافسية وتعايشية مع المجتمع المدني، قد فتح المجال أمام بروز ملامح مرحلة جديدة من مراحل تشكل المجتمع المدني في الجزائر، وهي مرحلة أذعان النظام الحاكم للقوة المتنامية التي اكتسبها المجتمع المدني في إطاره غير الرسمي. وعليه تم إقرار التعددية السياسية وفسح مجال النشاط العلني أمام العديد من التشكيلات التي كانت تعمل بشكل غير رسمي قبل إقرار التعددية. من ضمن الملامح التي ميزت عملية تشكل المجتمع المدني في الجزائر في مرحلة الانفتاح السياسي، إتاحة فرصة المشاركة السياسية لمختلف القوى والجماعات والأفراد للتنافس، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديموقراطي، اعتبار مؤسسة الجيش، ولو من الناحية النظرية، كأحد مؤسسات النظام السياسي فقط مهمتها حماية الإستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، وبالتالي إبعادها عن الانخراط في المؤسسات الحزبية والتي تعد جزءا من مؤسسات المجتمع المدني. لقد أدى أقصى المناخ الجديد إلى بروز كم هائل من الجمعيات، دفع بالعديد من المحللين السياسيين المهتمين بالتطورات

السياسية في الجزائر، إلى اعتبار هذا البلد على أنه نموذجا ديمقراطيا جارفا، وبمثابة ثورة ثانية تدشنها الجزائر في أقل من ثلاثين عاما، ثورة من شأنها أن تضع هذا البلد في قلب المشهد الدولي من جديد. إلا أن هذا النموذج سرعان ما أصابه الضعف ثم الانهيار التام بفعل عدة عوامل تتعلق، وبشكل خاص، بسلوك النخبة الحاكمة وتجاوزات بعض مؤسسات المجتمع المدني.

ب/فترة التعددية: إن الإقرار بالتعددية، وبالرغم من جوانبها الإيجابية، لم يكن لقناعة وإيمان النظام الحاكم في الجزائر بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي. ويمكن الاستدلال على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التي باشرت الجزائر إلى نهايتها، وهو الغياب الذي تأكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية "العقد الوطني" أو "الاتفاق الوطني" الذي يحمي تجربة التعددية والانفتاح على المجتمع المدني في الجزائر. يعد واستمرار السلوك الأبوي للنخبة الحاكمة تجاه مؤسسات المجتمع المدني عاملا مثبطا بدوره. فإذا تعرضنا مثلا لموضوع الحركة الجمعوية التي عرفت انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية لم نعرف لها نظيرا منذ مجيء الاستقلال، فإن كثافة تلك التشكيلات لا يمكن النظر إليها، وبشكل كلي، على أنها مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. فقد ظلت الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة مثل استعمال سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها، وهذا ما دفع بالعديد من النشطين ضمن هذه الجمعيات، وحتى الملاحظين لطرح سؤال مفاده: هل أن السماح بتشكيل هذه الجمعيات وسيلة تستخدمها الدولة لمراقبة المجتمع والمواطنين بدل أن تكون وسيلة تسمح للمواطنين

وللمجتمع بمراقبة هذه السلطة؟ يمكن القول أن تحميل النظام الحاكم وحده مسؤولية الفشل في بناء علاقة تكاملية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، يعد أمرا غير مقبول بالنظر إلى التحليل العلمي المتزن. فعلى الرغم من أن النظام الحاكم يتحمل الجانب الأكبر من هذه المسؤولية إلا أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وبدورها، تتحمل جانبا من هذه المسؤولية. فالتناقض الكبير في توجهاتها، وتغليبها منطق المصالح الضيقة، والجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميزت مواقف بعضها تجاه البعض الآخر، واعتمادها سياسة نفي الآخر عوض اعتمادها سياسة ومنهجية التحالفات، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها. وعليه ساهمت بشكل إرادي وغير إرادي في تهيئة الظروف للانقلاب على بعض المكاسب التي حققتها بعد إقرار التعددية.

أكد الانقلاب على تجربة التعددية التي خاضتها الجزائر ابتداء من سنة 1989، وذلك بعد توقيف المسار الانتخابي مع بداية سنة 1992، على أن معركة المجتمع المدني مع الدولة مازالت طويلة. ويمكن القول أن تلك التعددية لم ينتج عنها تحولا جذريا في النظام السياسي للسلطة في الجزائر، بقدر ما نتج عنها تحولا على مستوى جهاز الحكم فقط. لقد أكد ذلك الانقلاب على أن الماسكين بالسلطة في الجزائر يمكن أن يقبلوا بكل التنازلات التي لا تؤدي في النهاية إلى فرض مبدأ التداول على السلطة. وبمجرد أن يتأكدوا أن هذه التنازلات المتراكمة ستؤدي في لحظة تاريخية ما إلى انسحابهم من السلطة فإنهم يصبحون مستعدين لكل الاحتمالات، حتى ولو اقتضى الأمر الانقلاب على القوانين والإصلاحات التي باسروها بأنفسهم، وذلك في حالة بروز ملامح تؤدي إلى فرض المجتمع المدني لإرادته. وبناء على ذلك، يمكن التأكيد على أن الانقلاب الذي قادته النخبة الحاكمة وبدعم من المؤسسة العسكرية لم يكن إلا عملا لاستعادة سيطرتها على المجتمع المدني بعدما كادت أن تفقدها. إن التعمق في تحليل أسباب الأزمة التي ظلت تلازم

الجزائر منذ سنة 1992 يفضي إلى التأكيد على أن من ضمن أهم تلك الأسباب تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بفعل التضيق الذي تم ممارسته على مؤسسات هذا المجتمع، وهو التضيق الذي تجلّى من خلال عوامل عديدة كانغلاق النظام السياسي على نفسه من جديد، وسلوك النخبة الحاكمة للممارسات الأبوية كما كان الأمر قبل إقرار التعددية، ولجوءها إلى دعم أسلوب التعبئة بدل المشاركة. وعليه تم التمهيد لإحياء ظاهرة ميزت سلوك مؤسسات المجتمع المدني قبل إقرار التعددية، وهي ظاهرة تحول هذه المؤسسات إلى كيانات حاملة لعناصر العقد والعنف. وأمام هذا الوضع تقدم هذه الورقة بعض التوصيات التي ستساعد على معالجة هذه الأزمة، وذلك بإعادة التفكير بجدية في مراجعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عن طريق تفعيل مؤسسات هذا المجتمع بما يحقق تكاملا وتعايشا وانسجاما بينه وبين الدولة، في ظل التحديات العديدة التي تواجهها الجزائر حاليا، وتقلص إمكانياتها وعدم جدية مؤسساتها في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا وتهميشا. إن بناء دولة قوية لا يمكن أن يتم بدون تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بوظائفها وأدوارها بشكل كامل كمنظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وكقوة لل اقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السليمة. ومن هنا يمكن تأكيد صحة الفرضية التي عادة ما تربط قوة الدولة بضرورة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

واقع وأفاق الحركة الجمعوية. تعد الحركة الجمعوية مرتكزا وركنا أساسيا ضمن مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من البحوث الواسعة التي تناولت الحركة الجمعوية على المستوى العالمي، إلا أن المعرفة بها، والدراسة بأشكالها التنظيمية، واتجاهاتها النمطية وأهدافها المجتمعية لا تزال محدودة للغاية، سيما ما يتعلق بسلوكياتها وأساليب عملها، ومجالات نشاطاتها الجغرافية والإدارية وأشكال تعاملها مع السلطات العمومية والدولة، وذلك بالرغم من كون الحركة الجمعوية تأتي في مقدمة الاستجابة اللازمة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية المنفلتة، وأزمة الثقة المزمنة في قدرة الدولة على توفير المنافع والخدمات العامة وتحسين أوضاع المواطن. وعليه فالفقر المتزايد ونسبة البطالة المتعددة وحاجة المجتمع لفعل ثقافي واجتماعي هادف كلها عوامل تدعم الموقف المطالب بإعطاء الحركة الجمعوية دورا أكثر فعالية في حياتنا الاجتماعية. لقد ساهم تشكيل هذه الحركة لاسيما بعد صدور القانون رقم 90/31 (ديسمبر 1990) والمتعلق بتأسيس وتنظيم الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، دورا هاما في بناء المرحلة الأولى من التعددية والمتمثلة أساسا في الدفاع عن حقوق المواطن (حرية التعبير والتجمع) وذلك بالرغم من بروز ضغوط كبيرة من قبل الدولة لتقييده. لكن وإذ أدت دورا معينا في إرساء قواعد التحول الديمقراطي إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذه المرحلة فقط بل يتعداه إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة المساهمة في عملية تحقيق التنمية. وتعد هذه المرحلة مليئة بالتحديات التي ينبغي على هذه الحركة الجمعوية مواجهتها في ظل مطالبة العديد من المنظمات الدولية إشراك هذه التنظيمات في البرامج الخاصة بالتنمية في الدول النامية. وفيما يلي سيتم أهم المشكلات التي تواجه الحركة الجمعوية كركن أساسي من أركان المجتمع المدني في الجزائر.¹²

I- مشكلات تتعلق بالتكيف والاستمرارية:

أ/ العراقيين البيروقراطية: بحيث تساهم هذه العراقيين في قتل العديد من الجمعيات في مراحلها الجنينية (وتحديدا خلال فترة البحث عن الاعتماد).

ب/ قلة الموارد المالية والمادية: إذ يلاحظ هنا أن بعض الجمعيات تتمتع بإمكانات هائلة مثل الجمعيات الرياضية، في حين تعاني جمعيات أخرى نقصا في هذه الموارد.

ج/ غياب الوعي بتحقيق العمل الجماعي وانتهازية بعض الأشخاص، إن السهولة في تأسيس بعض الجمعيات فسح المجال لتجاوزات من قبل أولئك الذين ليس لهم علاقة بالعمل

الجمعي، إذ كثيرا ما انتهت هذه الجمعيات مع نفاذ الإمكانيات والاعتمادات المالية الممنوحة لها.

د/ الوضعية السياسية والأمنية التي تعرفها الجزائر والتي ساهمت في إنهاء عمل العديد من الجمعيات التي تحمل خطابا أيديولوجيا معينا (أي تلك التي تسعى للتأسيس مما يمكن أن نسميه بالمشروع البديل).

II-مشكلات تتعلق بالاستقلالية:

إذا كانت مشكلة التمويل غير مطروحة بالنسبة للعديد من الجمعيات، إلا أن هذا التمويل للجمعيات من قبل هيئات معينة (الدولة/ الأحزاب السياسية)، انعكس سلبا على هذه الجمعيات. لقد أصبح خطاب العديد من الجمعيات مثقل بخطاب الجهة التي تقوم بتمويلها. والمفارقة المهمة في ذلك أن بعض الجمعيات استغلت خطابها لصالح النظام وهذا من خلال المسيرات والتجمعات وتحالف البعض منها من أجل دعم مرشح السلطة الحاكمة. والمفارقة الأكثر أهمية في ذلك دعم بعض الجمعيات للسلطة في وقت تتناقض منطلقاتها الإيديولوجية مع منطلق السلطة. ويؤكد هذا التحالف ذلك الاستنتاج الذي توصل إليه أحد الباحثين الأجانب التخصصيين في الشأن الجزائري وهو "وليام كوانت"، والذي لاحظ قبل ثلاثين سنة أنه "لا يمكن تفسير سلوك الأشخاص الفاعلين في الجزائر بالاعتماد على قناعاتهم الإيديولوجية". ويلاحظ أن تأسيس العديد من الجمعيات جاء لخدمة هدف انتخابي زائل وبمجرد انتهاء الانتخابات ينتهي نشاطها. ولقد وصل عدم استقلالية بعض الجمعيات إلى الابتعاد عن أهدافها الإنسانية، ومثال ذلك بعض الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان التي بقيت أسيرة للجهة التي أسستها (السلطة). وقد نفّض الطرف عن العديد من

التجاوزات لهذه السلطة، بل وصل الأمر ببعضها إلى التماس الأعذار وتبرير العديد من تجاوزات أجهزة الأمن ضد الأفراد.

III- مشكلات تتعلق بالانتشار الجغرافي والاجتماعي.

يلاحظ تركز أغلب الجمعيات في المدن وبالأخص المدن الكبرى في حين تكاد تكون غائبة في المدن الصغيرة والقرى. إن الانتشار الاجتماعي لهذه الجمعيات كثيرا ما يخضع لمنطق الولاء التقليدي (العشيرة والقبيلة) وهذا ما يحول دون تشكيل تنظيمات مدنية حديثة. تؤدي الدور المنوط بها بفعالية وتضمن بقاءها واستمرارية وجودها.

IV- مشكلات تتعلق بالتجانس.

انعكست العديد من الانقسامات التي عرفتھا الجمعيات ذات الطابع السياسي على باقي الحركة الجمعوية في الجزائر. ويلاحظ أن العديد من الجمعيات تعاني غيابا في التنسيق سواء على المستوى الأفقي (أي بين قياديتها) وعلى المستوى العمومي (أي بين قمة هرم هذه الجمعيات وقاعدتها). وكثيرا ما يحدث عدم التجانس هذا بسبب المنافسة الشديدة والعنيفة بين الأعضاء بقصد احتلال مناصب الصدارة في هذه الجمعيات مما يترتب عنه حدوث انقسامات بداخلها. ويعكس هذا الوضع غياب النقاش الديمقراطي في الجمعيات العامة لها أو عن انتخاب المجالس التنفيذية، إذ كثيرا ما تحدث صراعات عنيفة ضمن هذه المستويات. وهنا يحق للقارئ أن يتساءل كيف يمكن لهذه الجمعيات أن تكون أداة لتدعيم وبناء المجتمع الديمقراطي في الوقت الذي تعاني من عدم القدرة لاحترام أبسط قواعد الديمقراطية بداخلها وذلك عن طريق تنمية روح النقد والنقاش وبلورة ما يمكن أن نطلق عليه بالثقافة المدنية.

آفاق المجتمع المدني في الجزائر

يطرح التعرض لآفاق المجتمع المدني في الجزائر مشكلة هامة، وهي أن هذه الآفاق مرتبطة أشد الارتباط بالتطورات التي شهدتها نمط الحكم في الجزائر. وفي هذا الصدد تؤكد العديد من الأبحاث¹³ أن الشكل التسلطي للدولة الجزائرية وكبقية العديد من الدول العربية الأخرى سيبطل قائما لسنوات عديدة لاحقة، وهذا ما يدفعنا للنظر لهذه الآفاق في جانبها الإيجابي، بنوع من التردد. إن استمرار النمط التسلطي في الجزائر يدعمه الوضع الدولي الراهن والمتمثل في التوجهات والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وقد تجسد هذا بشكل جلي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد وفرت هذه التوجهات مسوغات هامة للأنظمة التسلطية لإمساك قبضتها على تنظيمات المجتمع المدني، إلا أن هذا الإمساك يتضمن مخاطر هائلة، إذ أن تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد بداخل هذه الأنظمة التسلطية، وفي حال عجز هذه الأنظمة عن استيعابهم فإنه من الممكن أن نتوقع انفجارا أقوى من ذلك الذي شهدناه مع نهاية الثمانينات في الجزائر.

إن بقاء هذا النمط التسلطي للحكم في الجزائر سيخلف مشكلات معينة للنخب الحاكمة وذلك في ظل تنامي لقوى وفاعلين اجتماعيين جدد ومن هنا، فإن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات بدل استشارتها فقط كما هو الوضع حاليا، ستكون له آثارا إيجابية على استقرار الدولة. وهناك العديد من الجوانب التي يمكن أن تساهم في هذا الاستقرار، يمكن ذكر منها ما يلي:

(1) التأكيد على الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه الدولة. وأشار هنا إلى أن تشديد قبضة السلطة على مؤسسات المجتمع المدني عن طريق محاصرتها بالقيود القانونية، والسعي لتعطيلها من الناحية الثقافية سيؤثر سلبا على دورها كمنظم للعلاقة بين الدولة

والمجتمع، وقد يدفع بها هذا الوضع لتحديد عن هدفها كقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السليمة وتصبح حاملة وحافظة لمشاعر الحقد والانتقام، وسيفتح هذا الوضع الباب لتكرار تجربة السنوات الأخيرة من فترة الحكم الأحادي في الجزائر.

(2) ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين. ويضع دعم هذا المسار مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أمام خيارات صعبة ومنها:

- أ/ إما أن تستمر هذه المؤسسات في المطالبة بالديمقراطية في شكلها الحقيقي كالمطالبة بحرية التعبير والتنظيم، والتي أصبحت من تنازلات النظام طوعا أو كرها، وهذا الوضع قد يؤدي إلى فقدان الطالب والمطلوب.
- ب/ الدخول في ميدان ملغم، صعب الممارسة، وهو ميدان الحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبعد هذا المطلب هذا المطلب من الأولويات في الوقت الحاضر وتحديدًا في ظل إرهاب الإصلاحات الاقتصادية.

(3) يعد تنمية الحركة الجموعية كشكل من أشكال المجتمع المدني من الأولويات الإستراتيجية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على المجتمع الجزائري والمقرونة بعدم قدرة الدولة على تقديم المنافع والخدمات العامة التي كانت وإلى وقت قريب من أقدم المقدسات وأحد المحاور الرئيسية في المنظومة القانونية الجزائرية.

إن الدور الاقتصادي لهذه الجمعيات ذو أهمية قصوى في هذا الوقت بالذات، والذي تعرف فيه الجزائر إصلاحات اقتصادية هامة، إذ يمكن لهذه الجمعيات أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تطوير وترقية العمل غير الرسمي كتنظيم ودعم الاقتصاد المنزلي، وخلق ودعم النشاطات ذات المنفعة المباشرة للمواطن، والتي هي مجالات معروفة تقليديا بكونها تدخل في الحيز المؤطر لنشاطات الحركة الجموعية. ويمكن ترقية هذا الجانب عن طريق

الاستفادة من الاهتمام الذي يحظى به هذا الجانب على مستوى المؤسسات المالية العالمية والإقليمية. وهذه المنظمات تضع في بنود اتفاقياتها الشرط الذي ينص على تخصيص جزء من القرض العام أو المساعدة لنشاط الجمعيات والتنظيمات المحلية.

ويكتسي الدور الاقتصادي لهذه الجمعيات أهمية إضافية في جانبه التضامني. ففي ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة في الجزائر والتحول نحو اقتصاد السوق، فإن بروز ظاهرتي البطالة المتزايدة والانتشار العمودي والأفقي للفقر، وفي ظل التهميش والإقصاء المقترنان باختفاء قيم التضامن العائلي وعدم فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية وإجراءات ترقية الشغل. في ظل كل ذلك يمكن لهذه الحركة الجموعية أن تساهم في تخفيف المعاناة على الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا عن طريق تأطيرها للعمل غير الرسمي، (يمكن الإشارة هنا إلى آراء الأستاذ روبرت بوتنام). إن تفعيل هذا الدور أصبح مهما اليوم، فالمجتمع المدني أمام تحد هام ومعقد. ففي ظل انعدام وعدم فعالية نشاط الدولة وتقليص إمكانياتها وعدم جدية مؤسساتها في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا وتهميشا، يمكن لهذه الحركة أن تتقذ ما يمكن إنقاذه. وأشير هنا أيضا إلى أن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني يعد ضروريا في ظل الشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على ممارسة الدولة لوظائفها الاجتماعية المختلفة ومنها:

- ضرورة تقليص النفقات العامة والاجتماعية خاصة في مجالي التعليم والصحة.
 - تجميد آلية التوظيف.
 - الإصلاح الجبائي والاتجاه نحو رفع الضرائب غير مباشرة لتقليص الاستهلاك العام.
 - وضع حد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي في القضايا مثل تحديد الأجور والأسعار.
- لقد أفضت الشروط السابقة إلى نتائج وخيمة على مستوى الخريطة الاجتماعية كانتشار ظاهرة الفقر والبطالة (حوالي 30% من اليد العاملة القادرة على العمل تعاني

البطالة)، وقد خلفت تحديات هامة أمام مؤسسات المجتمع المدني، وهي التحديات التي ينبغي مواجهتها.

(4) التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجماعي ويمكن للمدرسة أن تقوم بدور هام في هذا المجال، ومنظومتها القيمية الأخلاقية الإسلامية مليئة بالإحياءات التي تؤكد على احترام الغير، والتسامح والسلم بدل العنف والتعاون بدل الإقصاء. ويمكن الاعتماد على هذه القيم لبناء منظومة مدنية تمكننا من الفعل الاجتماعي الواعي بضرورة الآخر، وعدم تجميد كيانه كيفما كان بصرف النظر عن موقعه الاجتماعي، الثقافي، الإثني وأشير هنا إلى أنه ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على ترقية المواطن مهما كانت انتماءاته السياسية، خاصة وأننا نلاحظ أن الكثير من هذه الجمعيات لا تقدم المساعدات إلا للفئات المضمونة أيديولوجيا كما هو حال الحركة النسوية في الجزائر والتي ظلت تطالب بإلغاء أربعين مادة من قانون الأسرة الجزائري.

(5) تدعيم فاعلية المجتمع المدني عن طريق إضافة فاعلين اجتماعيين نشطين يكون للمتقن دورا بارزا في ذلك.

(6) تشجيع الجمعيات لتحقيق استقلاليتها عن طريق دفعها لاتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة.

(7) ضرورة دعم القطاع الخاص ليساهم في تنمية وبلورة قوى اجتماعية تكون لبنة هامة من لبنات المجتمع المدني، ومن السهل تجسيد ذلك في ظل وأن وجود قطاع خاص قوي يساهم في توفير الدعم المالي والمادي لهذه التكوينات.

(8) تحسيس الفرد والمواطن بدور العمل الجماعي وأهميته ويمكن لوسائل الإعلام أن تساهم بدورا لا يستهان به في هذا السياق.

خاتمة

أخلص في نهاية المطاف إلى أن تفعيل المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا في ظل الظروف المتأزمة التي تمر بها الجزائر حاليا. إن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر. كما أن تفعيل هذه المؤسسات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة وسيساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، لاسيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة، يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوئ هذه العولمة.

قائمة المراجع،

أ. المراجع باللغة العربية:

- فولي، مايكل و بوب إيدواردز، ترجمة: محمد أحمد إسماعيل علي، "مفارقات المجتمع المدني"، مجلة الثقافة العالمية، عدد 86، جانفي-فيفري 1998.
- بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- عبد المعز نصر، أحمد. في النظريات والنظم السياسية. بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
- غليون، برهان. "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية
- عبد الفضيل، محمد، "ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية"، ورقة قدمت في ملتقى: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، طرابلس الغرب: ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، 1991.
- بن سعيد العلوي، سعيد. مفهوم الأمة والوطن في الإستعمال العربي المعاصر، "في: الأمة والدولة والإنماج في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- أومليل، علي. "حول أسباب العنف السياسي"، في أسامة الغزالي حرب، محرر، "العنف والسياسة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي، 1987.
- كوثراني، وجيه. مشروع النهوض العربي، أو أزمة الانتقال من الإجتماع السلطاني إلى الإجتماع الوطني. بيروت: دار الطليعة، 1995.
- عبد الفضيل، محمد. "ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية"، في مجموعة من الباحثين، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين. طرابلس: د دار ن. 1991.
- المنصف، وناس. "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988"، في سليمان الرياشي، وآخرون، الأزمة الجزائرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- كومار، كريشان. ترجمة: د. عدنان جرمس. "حول مصطلح المجتمع المدني"، مجلة الثقافة العالمية، السنة العشرون، العدد 107، 2001.
- الأنصاري، عبد الحميد. "تحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي، عدد 272 (أكتوبر 2001).
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.
- هلال، علي الدين ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- ب. المراجع باللغة الإنجليزية:
- Arato, Andrew. "Empire Vs. Civil Society: Poland 1979-1982," Telos, Issue N° 50, Winter 1981-82.
- Bernstein, Richard. "The Rage against Reason", Philosophy and Literature, N° 10, Octobre 1986.
- Cohen, Jean L. and Andrew Arato. "Civil Society and Political Theory. Cambridge: Mit Press, 1994.
- Diamond, Larry. "Rethinking Civil Society", Journal of Democracy, Vol. 5, issue 3, July 1994.
- Gilbraith, Martin. "Civil Society : Prospects for The Arab World", Journal of Representative Democracy, Vol. 34, № 3-4, Winter 1997.
- Hall, John. "In search of Civil Society", in: John Hall ed., "Civil Society, History, and Comparisson". Cambridge University Press, 1995.
- Meridin, Serif "Civil Society and Islam", in: John Hall ed. "Civil Society and Political Theory". Cambridge: Mit Press, 1994.

Migdal, Joel S. "A Model of State Society Relations," in: Howard J. Wiarda, "New Directions in Comparative Politics". Boulder: Westview Press, 1985.
Migdal, Joel S. "Strong Societies and Weak States : State – Society Relations and State abilities in the Third World". New Jersey: Princeton press, 1988.

¹ لقد برز هذا المفهوم كمقابل للمجتمع الطبيعي من جهة، والمجتمع الديني من ناحية أخرى. وكان محملاً بشحنة دينوية أرضية ضد فكرة الحق الإلهي التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي بشكل عام.
² في دراسته بعنوان "ثورة ضد العقل" ينتهي الأستاذ ريتشارد برنشتاين (Richard Bernstein) أن العالم ككل، لا سيما العالم الرأسمالي، يمر حالياً بعصر المابعديات، ليس فقط على المستوى النظري والفكري والأكاديمي، بل أيضاً على الصعيد السلوكي، والحياتي، والوجودي العام. فالحركة المابعدية هي حركة تمردية تجاوزية، تحاول تجاوز القيم الثابتة والقناعات السائدة في الحضارة الحديثة، والتي أصبحت غير مناسبة للمستجدات الحديثة. إنها حركة ضد الحضارة الحديثة والحضارة العلمية والعقلانية، وضد الحضارة الصناعية التي أنتجت أزمات إنسانية وأخلاقية وسياسية وبيئية. وهكذا فإن الحركة المابعدية تحاول تجاوز المضامين الوجودية والمعرفية لما يسمى بعصر الحداثة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Richard Bernstein, "The Rage against Reason," Philosophy and Literature, №10 (Octobre 1986), PP. 06-18.

³ من ضمن هؤلاء الباحثين الأستاذ لاري ديامون (Larry Diamond). ففي مقاله "إعادة التفكير في مفهوم المجتمع المدني" يستبعد الأحزاب السياسية من كونها مؤسسات للمجتمع المدني لأنها أقرب أو جزء من المجتمع السياسي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Larry Diamond, "Rethinking Civil Society," Journal of Democracy, Vol.5, №3 (July, 1994), PP. 04-14.

⁴ مايكل فولي وبوب إيدواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة: محمد أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، عدد 86 (جانفي-فيفري 1998)، ص ص. 11-12.

⁵ Larry Diamond, op.cit., P.05.

⁶ Larry Diamond, Ibid., P. 05.

⁷ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، الجزء الثالث، ص. 170.
⁸ نفس المرجع، ص. 171.
⁹ لعبت الزوايا دوراً هاماً في إذكاء روح المقاومة ضد المستعمر الفرنسي ابتداء من ثورة الأمير عبد القادر (1832-1847) مروراً بثورة بومعزة (1845) وصولاً إلى ثورة المقراني (1871) التي كانت وراءها زاوية معروفة هي الزاوية الرحمانية. ويؤكد المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله الطرح السابق من خلال مايلي: "والذي يهمننا هنا هو أن قيادة المرابطين والطرق الصوفية أخذت تلعب دوراً رئيسياً في الأحداث بل الدور الأول، وذلك في الوقت الذي تخاذلت فيه السلطة الزمنية على يد الزعماء العثمانيين من أمثال الداوي حسين...". لمزيد من التفاصيل، انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، الجزء الرابع، ص ص. 33-42.
¹⁰ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص. 171-172.
¹¹ لمزيد من التفاصيل حول أطروحات الأستاذ جول ميغدال راجع:

Joel S. Migdal, "A Model of State Society Relations," in: Howard J. Wiarda, New Directions in Comparative Politics (Boulder: Westview Press , 1985 ; 2- Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States : State – Society Relations and State abilities in the Third World (New Jersey: Princeton press, 1988).

¹² لمزيد من التفاصيل حول هذه المشكلات يمكن الرجوع إلى بحث الأستاذة بوجيت مليكة (رسالة ماجستير) غير منشورة، نوقشت سنة 1999 وهي بعنوان "المجتمع المدني في الجزائر".
¹³ انظر على سبيل المثال لا الحصر دراسة الأستاذين علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).